

سيناريوهات الحلول الإقليمية للدولة الفلسطينية Scenarios of regional solutions for the Palestinian state

عبدربه عبدالقادر حسن العنزي⁽¹⁾
Abdrabou A. H. Alanzi⁽¹⁾

DOI: [10.15849/ZJJHSS.221130.11](https://doi.org/10.15849/ZJJHSS.221130.11)

المخلص

تتناول الدراسة الخيارات المطروحة للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية، التي ترتبط غالبًا بموازين القوى في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وتتعدد هذه الخيارات التي تكشف خلال العقدين الأخيرين بتغيرات جذرية محلية، وإقليمية، ودولية، حيث دفعت بالاستحقاقات السياسية الفلسطينية إلى أقصى حدودها الدنيا. ويهدف هذا البحث إلى رصد جملة من السيناريوهات المقترحة ضمن الحلول الإقليمية لتسوية القضية الفلسطينية. وتكمن أهمية البحث في إظهار التحديات والمخاطر المتوقعة في سيناريوهات حل القضية الفلسطينية التي تبلى حدود الجغرافيا السياسية الفلسطينية، وتفكك الثوابت الفلسطينية التاريخية المرتبطة بمفهوم الدولة من وجهة النظر الفلسطينية، والوقوف على ما يمكن قبوله مرحليًا أو استراتيجيًا، وما يجب -فلسطينيًا- التصدي له بقوة. تتبنى الدراسة أسلوب السيناريوهات المستخدم في الدراسات الاستشرافية؛ بهدف توضيح ملامح المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى الوضع الفلسطيني المستقبلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى منحنى خطر مفاده أن مجمل هذه السيناريوهات هي صناعات إسرائيلية، وأوصت بتبني خيارات سياسية فلسطينية واضحة لمواجهة كل المشاريع السياسية التصفوية.

الكلمات المفتاحية: الحلول الإقليمية، التسوية السياسية، مقارنة الكومنولث القومي، تبادل الأراضي، الدولة الفلسطينية.

Abstract

The study deals with the scenarios for the political settlement of the Palestinian issue, which are often linked to the balance of power in the Palestinian-Israeli conflict. These several scenarios due to the radical local, regional and international changes that pushed Palestinian political rights to their minimum limits.

The research aims to monitor a set of proposed scenarios within the regional solutions aimed at settling the Palestinian issue. The importance of the research lies in revealing the challenges and risks expected in those scenarios to solve the Palestinian issue, which swallows the boundaries of Palestinian political geography and dismantles the historical Palestinian constants associated with the concept of the state, from the Palestinian point of view.

The study adopts the scenarios method used in the prospective studies. The results of the study revealed the danger of these scenarios and the fact that they are Israeli-made. The study recommended the adoption of clear Palestinian political options to confront all these political projects aimed at obscuring the Palestinian cause regional solutions, political settlement, **Keywords** the national commonwealth approach, land, exchange. Palestinian

⁽¹⁾ Al Azhar university, Arts and Humanities, Political Science, International Relations

* Corresponding author: abedanzy@yahoo.com

Received: 09/05/2022

Accepted: 22/08/2022

⁽¹⁾ جامعة الأزهر-الأداب والعلوم الإنسانية-العلوم السياسية-العلاقات الدولية

* للمراسلة: abedanzy@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 2022/05/09

تاريخ قبول البحث: 2022/08/22

المقدمة

ارتكزت أغلب الحلول الدولية منذ النكبة وحتى الآن على مبدأ (حل الدولتين) أو (دولتين لشعبين)، وقد أدرك البريطانيون مبكرًا عدم إمكانية التعايش بين اليهود والعرب في دولة واحدة، تحديدًا منذ لجنة بيل 1937م. لذا ارتأوا أن الانفصال بين الشعبين، وتقسيم البلاد إلى دولتين لشعبين هو أفضل الحلول الممكنة.⁽¹⁾ وترسخ مبدأ حل الدولتين في قرار (181) الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 11-29-1947. وقرارات مجلس الأمن (242) (338) وقرار مجلس الأمن (1379) والقرار رقم (1515) وهي قرارات تؤكد حل الدولتين. وينظر أغلب الإسرائيليين إلى أن حل الدولتين هو الطريق للحفاظ على الهوية اليهودية لإسرائيل من خلال الفصل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وحتى لا تصبح إسرائيل دولة ثنائية القومية.⁽²⁾ ويعد الهاجس الديموغرافي أحد هواجس إسرائيل الوجودية، ففي عام 2000 نشرت دراسة مستفيضة حول هذا الموضوع بعنوان: "إسرائيل ديموغرافيا 2000-2020 مخاطر وإمكانات" وتوصلت إلى أن 42% فقط من اليهود، مقابل 58% من العرب، سيعيشون في المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر في سنة 2020 من مجموع 15.2 مليون نسمة؛ لذلك حذرت الدراسة أنه من دون الفصل ستختفي إسرائيل عن الخريطة خلال سنوات، لذلك من أجل أن تكون إسرائيل بلدًا يهوديًا على الصعيد السكاني والإثني، هي بحاجة إلى وجود دولة فلسطينية.⁽³⁾

رغم ذلك، فقد سيناريو حل الدولتين مصداقيته لدى الفلسطينيين بعد مرور عقدين بعد أوسلو، ومات إكلينيكياً؛ بسبب التغيرات والإجراءات ضد إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة،⁽⁴⁾ أو حتى قيام دولة فلسطينية بشروط إسرائيلية.⁽⁵⁾ وحتى اليسار الصهيوني أو يسار الوسط لم يعد يطرح فكرة حل الدولتين مع الفلسطينيين⁽⁶⁾ علاوة على ذلك، فإن الانقسامات الأيديولوجية العميقة داخل الأحزاب الصهيونية ستحبط أي انسحاب على حدود الرابع من حزيران. وفي ظل هذه المواقف لن تتمكن أية حكومة إسرائيلية من الانسحاب الجدي، فعلى مدار سنوات ما بعد أوسلو تحدثت كافة الحكومات الإسرائيلية عن السلام في العواصم الأجنبية، بينما كانت تواصل بناء المستوطنات في الضفة الغربية بسرعة هائلة،⁽⁷⁾ ناهيك عن إصرار الجانب الإسرائيلي على عدم العودة إلى حدود عام 1967 لاعتبارات عديدة أمنية، وعقيدية، وسياسية.⁽⁸⁾

(1) Kaufman, Ghaim, when all else fails: ethnic population transfers and partitions in the twentieth century, international security" volume 23, issue 2, fall 1998, PP.120-156 .

(2) علي، جلال الدين عز الدين، الصراع الداخلي في إسرائيل "دراسة استكشافية أولية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999، ص96.

(3) مرسي، مصطفى، البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية، العدد 121، 2005، ص201-188.

(4) براون، ناثن ج، انهيار السلطة الفلسطينية والاستجابة الدولية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تقرير، 2007، ص7.

(5) إسماعيل، هنادي هاني، الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، جامعة النجاح، نابلس، (رسالة ماجستير غير منشورة)، 2021، ص55.

(6) siegman, Henry, Give Up on Netanyahu, Go to the United Nations, the new york times, 23 may 2015.

(7) فرجينيا، تيلي، الدولة ثنائية القومية: الصعود في فصل سياسي جديد، جريدة حق العودة، العدد 14-13، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، رام الله، 2005، ص19-18.

(8) Efraim, Inbar, Shmuel Sandler, The Risks of Palestinian Statehood", Survival, volume39, issue2, summer 1997, PP 23-41.

إن حل الدولتين برأي البعض لم يكن يوماً حلاً أخلاقياً، فهو يُبحث في الحقوق المشروعة لأقل من ثلث الشعب الفلسطيني على أقل من خمس أرض فلسطين الانتدابية، ويتناقض مع حق العودة، ويؤيد نظام التمييز العنصري داخل دولة إسرائيل.⁽¹⁾ وعادة ما يعجز طرح حل الدولتين عن توفير إجابات شافية لمصير قطاعين مهمين من قطاعات الشعب الفلسطيني، وهما: الفلسطينيون المواطنون داخل إسرائيل، واللاجئون الفلسطينيون، والتي تتعلق قضيتهم ومصيرهم بعام 1948 مباشرة وليس عام 1967.⁽²⁾

إن كل المعطيات والمؤشرات المتصلة بتسوية حل الدولتين تدعو للاعتقاد أنه لم يعد ممكناً تنفيذه ضمن صورته المثلى التي قبل بها الطرف الفلسطيني في مرحلة سابقة، واهتزت قواعده التي بُنيت عليها ضمانات حل الصراع، وليس الواقع -فحسب- هو الذي يبيلور هذا الاعتقاد، إنما الموقف الإسرائيلي الذي يتجلى بوضوح في إفشال هذا الخيار وفقاً للرؤية التي قبل بها الفلسطينيون، فضلاً عن تعاطي أمريكي بتقبل الملاحظات الإسرائيلية الجوهرية التي تفقد هذا الخيار قابليته للحياة، وتنتزع منه جوهره القائم على منح الشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه السياسية.

لذلك فإن بحثنا وفقاً لهذا الفهم يستعرض سيناريوهات مختلفة، تقوم على انسداد أفق حل الدولتين، وهي في مجملها سيناريوهات أزمة، لا سيناريوهات حل للقضية الفلسطينية، حيث ناقش في هذه الدراسة الخيارات الإقليمية التي يتم تداولها، بغض النظر عن صعوبات أو فرص نجاحها، لكن الهدف المنشود هو محاولة فلسطينية لقراءة هذه السيناريوهات بعين المتبصر، والناقد، والفاعل.

مشكلة الدراسة

تطرح الدراسة السؤال الرئيس التالي: ما سيناريوهات الحلول الإقليمية المحتملة للدولة الفلسطينية في إطار عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية؟
ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المتغيرات والمحددات الرئيسة التي تلعب دوراً في بناء السيناريوهات المستقبلية لتسوية القضية الفلسطينية؟
- ما أبرز السيناريوهات الإقليمية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية سلمياً؟

فرضية الدراسة

تقتضى الدراسة أن مقترحات الحلول الإقليمية هي مقترحات تسوية، الغرض منها خلط الأوراق، وتوريط الفلسطينيين في تسويات غير عادلة، ولا موضوعية، ولا قابلة للتنفيذ واقعياً مع الجوار الإقليمي.

(1) البرغوثي، عمر، الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية، في مؤتمر: نحو استراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية، المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل)، البيرة، 2009، ص106.

(2) أبو جابر، إبراهيم، محددات الصراع العربي الإسرائيلي من وجهة النظر الإسرائيلية، في مؤتمر: مستقبل سيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي، العرب وإسرائيل، عمان، 27-29 تشرين الثاني/نوفمبر/ 2005.

أهمية الدراسة**الأهمية العلمية**

- استعراض مجمل الحلول والخيارات المقترحة لحل القضية الفلسطينية وفقاً لرؤى دولية، وإقليمية، وإسرائيلية تتجاوز الحل الممكن، وهو حل الدولتين.
- استكشاف المحاولات السياسية التي تتحايل على حل الدولتين لاعتبارات خاصة بالحسابات الإسرائيلية.

الأهمية العملية

- تنبيه صناع القرار الفلسطيني لطبيعة المشاكل والنتائج التي تترتب على جملة السيناريوهات المطروحة في البحث للمساهمة في إصلاح وتكييف القرارات السياسية الفلسطينية لمواجهة النتائج السلبية والتحديات المتوقعة.
- السعي لاكتشاف البدائل المستقبلية لحل عادل للقضية الفلسطينية، والحيلولة دون المخاطر التي تواجه قضيتنا من خلال بلورة منهج مناسب في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

أهداف الدراسة

- رفع مستوى الوعي الفلسطيني بالتحديات التي تواجه قضيتنا الفلسطينية، والاستعداد للتعامل مع هذه التحديات بأفضل الوسائل.
- المساهمة في النقاش الدائر حول الخيارات الفلسطينية لمستقبل الدولة الفلسطينية المنشودة، من خلال عرض ومراجعة حزمة مشاريع التسوية الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، وبقية الجهود الدولية والعربية التي قدمت تصوراتها لحل الصراع.
- تهدف الدراسة إلى إغناء الفكر السياسي الفلسطيني، وفتح الآفاق لمراجعة كافة السيناريوهات ضمن المتغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية الراهنة.

منهجية الدراسة

- تتبنى الدراسة منهج التحليل المستقبلي، القائم على أسلوب السيناريوهات المستخدمة في الدراسات الاستشرافية؛ بغرض إظهار ملامح المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى الوضع الفلسطيني المستقبلي، انطلاقاً من معطيات الوضع الراهن، أو تحديد وضع ابتدائي مفترض.

متغيرات السيناريوهات للحل السياسي للقضية الفلسطينية

- تعتمد السيناريوهات على متغيرات تستمر وتبقى، وأخرى تتحول وتنتهي، ومتغيرات تقوى، وأخرى تضعف، سواء كانت عالمية، أم إقليمية، أم محلية، وهي بطبيعة الحال عوامل كثيرة ومتداخلة. وتحاول عادة أطراف الصراع أن تختار متغيرات بعينها تعتقد أنها الأهم لفرض خياراتها وتحقيق مصالحها.
- ويمكن القول إن رصد المحددات لبناء السيناريوهات وتحليلها لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أن بيئة المحددات تتميز بالحركة الدائمة والتغير المستمر، سواء في العناصر والمكونات، أو في الأوزان النسبية لكل

منها⁽¹⁾ وتكمن الصعوبة في عدم توقّر نظريّة شاملة تجمع بين كلّ المتغيّرات ضمن معادلة علميّة، تكون قادرة على استشراف صورة المنطقة، وعلى الرغم من ذلك، فإن نجاح التوقعات الفلسطينية لمستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعمل في ضوءها يفترض أن يعتمد على الفهم الدقيق للعقلية الإسرائيلية واستراتيجيتها المستقبلية، والوضوح التام في الاستراتيجية الفلسطينية -إن وجدت- وفهم دور القوى الدولية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصة وأن مفهوم الدولة الفلسطينية يكتنفه الكثير من الغموض؛ بسبب تباين الرؤى بين الأطراف المعنية بخصوص المقصود من هذه الدولة، فنصبح أمام أطروحات مختلفة بين دولة ممسوخة، أو منقوصة السيادة، أو ذات سيادة وقابلة للحياة، أو قابلة للحياة دون سيادة.

إن فرص ومعوقات سيناريوهات الدولة الفلسطينية ليست معطيات أبدية ثابتة، بل هي معطيات متغيرة. ولكي نستطيع الوصول إلى مقارنة موضوعية في تصنيف السيناريوهات الممكنة أو المحتملة، نستعرض في الصفحات التالية جملة من المتغيرات التي تدعونا لبناء سيناريوهات البحث وفقاً لمعطياتها، وتزويدنا بفرضيات وملاحح السيناريوهات المتوقعة.

أولاً: فلسطينياً

- في الجبهة الداخلية الفلسطينية، وبناء على الخلاف الأيديولوجي أو اشتقاقاً منه يظهر برنامجان سياسيان مناوئان أو متصادمان، فبرنامج السلطة في رام الله يتمحور حول أن "الحياة مفاوضات"، وبرنامج السلطة في غزة يتمحور حول أن "الحياة مقاومة". وعندما تنقسم الأجنحة الوطنية رأسياً إلى حياتين متعاكستين لا متكاملتين مفاوضات ومقاومية، لا يبقى هناك مساحة لاجتراح استراتيجيات جديدة.⁽²⁾ وثمة من يرى في استيلاء حماس على قطاع غزة، وفي التشرذم الفلسطيني تحولاً دراماتيكياً وجوهرياً لا يتيح فرصاً للتسوية مع كيان فلسطيني واحد، والحال الفلسطيني الراهن أبعد ما يكون عن امتلاك قدرات الموقف السياسي الذي يؤهله لتبني استراتيجيات مبادرة، خاصة وأن الموقف الفلسطيني على الصعيد الدولي يعاني من الهشاشة بسبب الانقسام، ونظام سياسي بسلطتين.
- تآكل شرعية النظام السياسي القائم على مستوى السلطة بعد انتهاء ولاية كل من الرئيس والمجلس التشريعي. وأيضاً على مستوى منظمة التحرير، في ظل تراجع دورها ومكانتها التمثيلية للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات⁽³⁾ وازدياد تراجع وهشاشة السلطة الفلسطينية، وعجزها في الإمساك بزمام الأمور، وتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني ومطالبه، وتخفيف معاناته، ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة عليه.
- تبلور خريطة سياسية وديموغرافية جديدة للضفة الغربية تقوم على ضم نحو 70% من الأراضي والموارد لإسرائيل من ناحية، وحصر الفلسطينيين في نحو 30% من الأراضي غير المتصلة ببعضها، ليحول

(1) المصدر السابق، أبو جابر، 2005.

(2) الحروب، خالد، هل خيار الدولة الفلسطينية ما زال قائماً؟ في مؤتمر: نحو استراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية. المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل)، البيرة، 2009، ص103.

(3) شاهين، خليل، واقع المنظّمة والسلطة، السيناريوهات والتغيّرات المطلوبة، في المؤتمر السنوي الأول: القضية الفلسطينية، مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي، 21-20 يناير 2012، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، أريحا، 2012، ص231.

ذلك دون التواصل الجغرافي أو الاجتماعي لتشكيل كيان سياسي من ناحية أخرى، حيث بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية 205 مستوطنة، بالإضافة إلى 257 بؤرة استيطانية جديدة، حيث تلتهم هذه المستوطنات والبؤر نحو 200,000 دونماً من الأراضي الفلسطينية، وتغلق هذه المستعمرات ما مساحته نحو 435,000 دونماً بحجة الأمن، وتعتبر هذه المساحات عبارة عن احتياطي استيطاني، حيث سقطت في قبضة الاحتلال بحكم الأمر الواقع، كما أن طول الطرق الالتفافية الاستيطانية التي تربط هذه المستوطنات نحو 980 كم، ومساحة الأراضي التي التهمتتها هذه الطرق الالتفافية نحو 196,000 دونماً، ويصل عدد الحواجز الأمنية والإغلاقات التي تحاصر المدن والقرى الفلسطينية وتقطع أوصالها حتى عام 2014م نحو 468 حاجزاً، وطول جدار العزل العنصري نحو 780 كم.⁽¹⁾

- اقتصادٌ مُجبرٌ هيكلياً الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، والمساعدات الدولية، والانضواء تحتها، وغير قادرٍ على استغلال موارده كالغاز الطبيعي في البحر قبالة قطاع غزة، والظيف الكهرومغناطيسي، والمحاجر، ومصادر المياه، والنمو الاقتصادي الفلسطيني المتذبذب، وغير التتموي، وغير المستدام، واختلال التوازن الداخلي، والعجز المزمن في الموازنة العامة، والاعتماد على المنح والمعونات الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة. فخلال السنوات الأخيرة غطت هذه المساعدات نحو 83% بالمتوسط من العجز الجاري، وتعاضم سيطرة قطاعات الخدمات والتجارة على حساب قطاعات الإنتاج السلي، كما أن الاقتصاد الفلسطيني مجزأً ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي، ويعاني من درجة انكشاف عالية لإسرائيل.⁽²⁾

ثانياً: إسرائيلياً

- عدم حسم الموقف داخل إسرائيل تجاه عملية التسوية، فليس هناك قرارات تعد خياراً إسرائيلياً استراتيجياً، وبالتالي بقاء الخلافات حول هذه العملية وشروطها، وكيفية التعامل معها مع تغير حكوماتها بشكل متسارع وضمن فترات زمنية قصيرة. فمنذ سنة 1992 لم تكمل حكومة إسرائيلية مدتها، مما انعكس بشكل أو بآخر على قراراتها في التعامل مع موضوع التسوية، بما في ذلك إعادة تعريف عملية السلام حسب كل حكومة جديدة، واستمرار توازن القوى داخل الكنيست بين القيادات الحزبية القائمة دون حدوث تغييرات جذرية في تحالفاتها على صعيدي اليمين واليسار السياسي.⁽³⁾ ويعارض بشدة أغلب قادة إسرائيل -إن لم يكن كلهم- السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وهو ما تماشت معه كل حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، مع أنها ما زالت ترفع شعار حلّ الدولتين، وليس من المحتمل أن تتغير الخريطة الحزبية في

⁽¹⁾ حقائق وأرقام حول الاستيطان الاستعماري في الأراضي المحتلة عام 1967، فلسطين، مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية، القدس، تشرين ثاني 2014.

⁽²⁾ عبدالكريم، نصر، وآخرون، الوضع الراهن والتوقعات المستقبلية، في: دراسات مستقبلية فلسطينية (1)، جامعة القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، رام الله، 2014، ص 171-139.

⁽³⁾ مصدر سبق ذكره، أبو جابر، 2005.

- إسرائيل في المدى المتوسط والمنظور لصالح تأييد قيام الدولة الفلسطينية.⁽¹⁾ وسيظل معظم الإسرائيليين يطرحون فكرة دولة فلسطينية مشروطة من طرفهم بتخلي الفلسطينيين عن حق العودة، وتعديل حدود 1967 ، وتجريد الدولة من السلاح، وحق الإشراف على المجال الجوي، ونشر بعض القوات من أجل الإنذار المبكر،⁽²⁾ وغيرها من الاشتراطات التي تلغي عملياً فرصة قيام دولة فلسطينية حقيقية.
- تؤكد المؤشرات لحكومة "بينت" اليمينية الحالية أنها غير جاهزة للمباشرة في عملية تسوية جدية على الرغم مما تواجهه من ضغوط شكلية لاستئناف عملية التسوية، ويدعم موقفها ضغط المستوطنين القوي لرفض التسوية السياسية مع الفلسطينيين، وتشكيل حكومة ائتلاف يمينية، ولذلك لن يقبل "بينت" أو أي من أقطاب اليمين الصهيوني عملياً بحل الدولتين، وبوقف الاستيطان لمدة محدودة.
 - يُقر السياسيون والمفكرون الإسرائيليون أن هناك ثمة عوامل ستلعب دوراً في حلول التسوية مع الفلسطينيين، ولن تتغير في المدى المنظور، مثل تحقيق مبدأ التفوق في القوة التقليدية وغير التقليدية لصالح إسرائيل، الأمر الذي يضمن الأمن وفق التصور الإسرائيلي، ويمنع العودة إلى اتفاقيات التسوية. ومن المعلوم أن المفهوم الإسرائيلي للأمن هو مفهوم خاص بالدولة الصهيونية ذات الطبيعة والنشأة الاستيطانية، ويقوم هذا المفهوم على عقيدة التوسع بجانبها الأفقي والرأسي.⁽³⁾ وتواصل نظرية إسرائيل الأمنية على التقدير الدقيق والمتواصل لجوانب القوة أو الضعف للبلدان العربية،⁽⁴⁾ والنجاح في فتح أبواب التطبيع بشكل فعلي مع كافة دول العالمين العربي والإسلامي، لتتفرد بالشعب الفلسطيني، والتأكيد على الأيديولوجيا الصهيونية التي تتطلع إلى دولة إسرائيلية نظيفة من العرب (دولة يهودية خالصة) والسيطرة على منابع المياه، وأن وجود إسرائيل في المنطقة مرتبط عضوياً بالموقف الأمريكي الداعم لها عسكرياً ومادياً ومعنوياً، وهو ما ستراهن عليه إسرائيل لفترة طويلة.
 - سيظل الاستيطان أهم مكونات دولة إسرائيل، وعامل مهم في السيطرة على الأرض والبقاء، وتوسيع العمق الاستراتيجي لإسرائيل، وإيجاد خطوط دفاع أولية للدولة.
 - ستظل المراهنة الإسرائيلية على إعادة تقسيم خريطة الشرق الأوسط، ورسم النفوذ؛ لتدوين أمة العرب في كيانات إقليمية أوسع كالشرق أوسطية التي تحمس لها وبشر بها "بيرس"⁽⁵⁾.
 - إن التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي -عموماً- تأسس على قواعد، منها: أن الأفق التخطيطي لأية مرحلة لا يمكن أن يتجاوز فترة قصيرة من الزمن -كخمس أعوام مثلاً- بسبب ضخامة التغييرات المتوقعة، وأن أية صيغة مستقبلية للمساحة المعينة التي ستحددها إسرائيل لدولتها يجب أن تقوم بصورة عامة ومرحلية على مبدأ ضم الأراضي بدون السكان الذين يقطنونها⁽⁶⁾، خاصة وأن بعض الاستراتيجيين والسياسيين

(1) فولك، ريتشارد، إعادة النظر في مستقبل فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 97، 2014، ص 31-49.

(2) The West Bank and Gaza, **Israel's Options for Peace**. Report of a JCSS Study Group. Tel Aviv University, 1999.

(3) المشاط، عبدالمنعم، وآخرون، الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن. دار المستقبل العربي، بيروت، 1983، ص 25.

(4) طاهر، علاء، حرب الفضاء نظرية الأمن الإسرائيلي، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، باريس، 1991، ص 52.

(5) حافظ، صلاح الدين، تهافت السلام المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 7-8.

(6) الدجاني، برهان. عملية السلام على مفترق الطرق، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 17 (مجلد 5)، 17، ص 95-116.

الإسرائيليين حذروا من قدرة دولة إسرائيل على الصمود والبقاء لزمّن طويل كما أشار إلى ذلك المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس الذي رأى أن "إسرائيل مكان ستغرب شمسها، وسيشهد انحلالاً، أو غوصاً في الوحل، وخلال سنوات سينتصر العرب والمسلمون، ويكون اليهود أقلية في هذه الأرض، إما مطاردين أو مقتولين"، كما أعلن رئيس الوزراء الصهيوني السابق بنيامين نتنياهو في عام 2017 أنه سيجتهد من أجل ضمان أن تعمّر إسرائيل 100 عام، وأن هذا ليس بديهياً، لأنه لم يسبق لدولة يهودية بلوغ الـ80، وهو ذاته ما حذر منه لاحقاً رئيس وزراء الاحتلال الحالي "نفتالي بينيت"، وأيضاً عبر عن هذا الاتجاه وزير الحرب الإسرائيلي "بيني غانتس" الذي أشار إلى أن المخاوف من سيطرة الفلسطينيين على إسرائيل في المستقبل ليست بعيدة عن الواقع، وأن إسرائيل ستتقلص خلال السنوات المقبلة لتصبح بين مستوطنتي غديرا والخضيرة⁽¹⁾.

ثالثاً: إقليمياً ودولياً

- إن اهتمام العالم بالقضية الفلسطينية على ضوء التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، سيشهد تغيرات لصالح الانحياز لإسرائيل؛ لأن الضغط الذي تشكله إيران باعتبارها دولة معادية لإسرائيل وأمريكا، ودعمها للمقاومة، أو بحكم تزعمها لما يسمى بـ"دول الممانعة"، هذا الدور الإيراني سيتراجع لحساب مشروع اتفاق أمريكي-إيراني يقوم على منح إيران دوراً إقليمياً، ونفوذاً يضمن لها حضوراً مؤثراً في الشرق الأوسط مقابل تراجع موقفها العدائي من إسرائيل من جهة، والتوقف عن القيام بدور الداعم المركزي للمقاومة من جهة أخرى. إن مقارنة الاتفاق الأمريكي الإيراني ليس اتفاقاً نووياً فحسب، بل سيكون اتفاقاً سياسياً يعيد ترتيب مراكز القوى في الشرق الأوسط، ولن تغيب عنه إسرائيل كقوة إقليمية كبرى، وكحليف أمريكي استراتيجي من طراز فريد.
- سيظل الموقف الأمريكي على موقفه المعلن بالاعتراف شبه الرسمي بأهمية إيجاد حل للقضية الفلسطينية في نطاق التسوية المطروحة أو الممكنة، مع محاولة التقليل من مركزية هذه التسوية، على اعتبار أن الهدف المنشود هو الدول العربية، خاصة مصر وسوريا، وليس مع الفلسطينيين. والفصل بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على إيجاد أو تنمية أطر ومراكز بديلة، أو موازية للمنظمة يجري التعامل معها وعبرها لإيجاد حل للقضية الفلسطينية⁽²⁾. ولا نبالغ إذا اعتبرنا أن خطة التسوية السياسية في الشرق الأوسط التي قدمها "رونالد ريغان" والتي تتضمن رفضه بشكل مباشر وصريح إقامة دولة فلسطينية مستقلة⁽³⁾ هو الطرح الذي سيستمر أمريكياً خلال سنوات طويلة قادمة في ظل المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط، وبغض النظر عن طبيعة الخطاب الذي يعبر من خلاله زعماء الحزب الجمهوري التأييد المطلق والدعم الفج والكامل لإسرائيل، إلا أن الحزب الديمقراطي بخطابه الأقل غلواً في

(1) أبو ستة، سليمان سعد، إسرائيل وخطر الزوال بين الحقيقة والمبالغات، 23/5/2022، <https://www.aljazeera.net>

(2) الخلي، غازي، المسألة الفلسطينية والتسوية: احتمالات وتوقعات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 56، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1976، ص 17-8.

(3) Spigel, s.l, the other Arab - Israeli conflict. the university of Chicago press. Chicago, 1985, p 419.

مواقفه الداعمة لإسرائيل يتبنى الاستراتيجيات المؤيدة للخطوط الحمراء الإسرائيلية، ويظهر الفرق الشكلي بين الحزبين لا الفرق في المضمون، واختلاف السياسات الجذري بين الحزبين الأمريكيين، رغم التأييد الديمقراطي المعلن لحل الدولتين، فالفوارق هنا في الخطاب السياسي وليس في الاستراتيجية.

- إن أي تغيير يمكن أن يحدث في ظل موازين القوى السائدة الآن، وبعد تداعيات وانتهاء مرحلة الربيع العربي سيظل تغييراً له إمكانية تأثير في إطار المرونة التكتيكية لأطراف الصراع، وليس في إطار إحداث نقلة أو تغييرات جذرية تقلب معادلة التسوية التي يتم الإعداد لها.

السيناريوهات المقترحة في إطار عملية التسوية السياسية

يعتبر السيناريو أحد الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية وأكثرها شيوعاً، والسيناريو أداة للتنبؤ بالمستقبل، بغض النظر عن الوصول إلى هدف معين، ويرى آخرون أن السيناريو وسيلة لصنع المستقبل، وأداة للتخطيط الاستراتيجي، ودعم اتخاذ القرارات المستقبلية المبنية على الظروف البيئية الممكنة⁽¹⁾، وهو وصف لوضع مستقبلي ممكن، أو محتمل، أو مرغوب فيه، مع توضيح المسارات التي تقود لهذا الوضع المستقبلي، استناداً إلى معطيات الوضع الراهن، أو من وضع ابتدائي مفترض.

وتقنية السيناريو تمكننا من التفكير بشكل منظم حول إمكانيات المستقبل، وتقييم احتمالاتها وتحققها، وتزودنا بتقييم الاستراتيجيات التي يمكن أن نستعملها لتحقيق الأهداف التي نختارها، ومواجهة الآثار التي قد تتجم عن حدوث مسار معين، وكشف السياسات التي تؤدي إلى الأزمة⁽²⁾. وهو ما يفيد موضوع دراستنا التي تستوجب الاستعانة بهذه التقنية التي تمكننا من التفكير حول مختلف المواضيع التي تمكننا من بناء تصورات مفيدة لصناع القرار الفلسطينيين والعرب، وأن تنتهي دراستنا إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور استشرافية ومستقبلية بديلة، وعلى ضوء هذا الفهم نستعرض عدداً من السيناريوهات الإقليمية المحتملة لتسوية القضية الفلسطينية.

أولاً: سيناريو الحلول الإقليمية

لم تتوقف المحاولات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية من تقديم تسويات سياسية قائمة على الحلول الإقليمية، أي إشراك دول الجوار في صياغة حل إقليمي متعدد الأطراف، يضمن لإسرائيل التزاماً أمنياً وسياسياً من هذه الدول، وتلغي عملياً فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أراضي عام 1967. وتستند هذه الحلول الإقليمية -غالباً- على فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يدعم التسوية السياسية، وترتبط هذه الدول

(1) عبد العظيم، محمد أحمد، الخطوات المنهجية لاستخدام أسلوب السيناريوهات في التخطيط التربوي، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، العدد 17، المؤسسة العربية للبحث العلمي والنشر، القاهرة، 2019، ص 11-32.

(2) مزياني، فيروز، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 3، العدد 2، جامعة باتنة الحاج لخضر، الجزائر، 2014، ص 471-487.

بحوافز مغرية للتعاون الاقتصادي مع إسرائيل. مما سيزترب عليه زيادة في اعتمادها على إسرائيل التي ستكون - ضمن المخطط- محور التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.

وتتدرج سيناريوهات الحلول الإقليمية، ونهاية مشروع الدولة الفلسطينية ضمن مقاربات متعددة، وليس ضمن صيغة واحدة فقط، لكن ما يجمع هذه الصيغ والمقاربات هو جوهرها القائم على إلغاء فكرة الدولة المستقلة، واعتبار الدول العربية جزءًا من الحل العملي في التسويات السياسية. ونستعرض هنا بعض هذه المقاربات كما حاولنا تصنيفها على النحو الآتي:

أ. مقارنة تبادل الأراضي

ترتكز هذه المقاربة في الأساس على فرص إعادة رسم الحدود الدقيقة للمنطقة بناء على اعتبارات ديموغرافية وأمنية إسرائيلية، وتتضمن تبادلًا للأرض يتيح انتقال السيادة على التجمعات السكانية المتجاورة، ويأتي هذا الطرح الإسرائيلي لاعتبارات عديدة، فاقترام تلك المساحة الضيقة من الأراضي مع الفلسطينيين لإقامة دولتين لشعبين يضر ضررًا بالغًا بنظرية الأمن الإسرائيلي من جهة، ويتجاهل الواقع الديموغرافي الفلسطيني الهائل من جهة أخرى، ويهدد مئات الآلاف من المستوطنين، الذي يترتب على إخلائهم تكلفة اقتصادية باهظة، ويحرم إسرائيل من عمقها الاستراتيجي، وينتهك الخصوصية الدينية والروحية التي تمثلها الضفة بالنسبة للشعب الإسرائيلي، ويمثل خطرًا على يهودية الدولة. ويعتمد هذا السيناريو على مبدأ التقسيم الثقافي والعرقي للحدود، بمعنى الاعتماد على تقسيم الحدود وفق الروابط الديموغرافية والثقافية⁽¹⁾.

وقد قدم البروفيسور الإسرائيلي "يهوشع بن آريه" مشروع (تبادل الأراضي الإقليمي) يركز على عدة مقومات أساسية، يتأسس كل منها على الآخر، طبقًا لوجهة نظره، فمساحة أراضي الضفة وغزة غير كافية لقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة، وعليه فالحل هو الحصول على أراضي مصرية لحل الأزمة، خاصة وأن مصر شاركت في حرب 48 وكانت سببًا في نزوح اللاجئين إلى قطاع غزة، والقطاع نفسه كان تحت الإدارة المصرية لمدة 19 عامًا⁽²⁾، وعرضت صحيفة "جيروزاليم بوست" في مقال للباحث بمعهد أولبرايت الإسرائيلي للبحوث الأثرية "ستيفن جبريل روزنبرج"، اقتراحًا لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي على أساس إقامة دولة فلسطينية غرب قطاع غزة يكون ثلثها في غرب غزة، والثلث الأخير شرق سيناء المصرية. وبرأي "روزنبرج"، فالمال والمساحة متوافرة هناك، والمطلوب هو جهود الدبلوماسية الأمريكية⁽³⁾.

كذلك قدم "عوزي أراد" مستشار "بنيامين نتنياهو" مقترحًا في مؤتمر "هرتسليا" عام 2004 يقضي بتبادل ثلاثي، بحيث تعطي مصر جزءًا من سيناء للفلسطينيين، وإسرائيل تحصل على الجزء الأكبر من الضفة الغربية، وفي المقابل، تحصل مصر على أرض تعمل كممر بري في النقب للأردن، والحل ذاته نادى به "موشي فيجلين"

(1) Arad, Uzi, Territorial Exchanges and the Two-State Solution for the Palestinian-Israeli Conflict. Working Paper. Herzliya Conference., January 21-24 2006.

(2) خالد، أسامة، "بالخرائط والوثائق، الخطة الأمريكية-الإسرائيلية لإقامة دولة غزة في سيناء"، 2013/9/10،

<http://www.elwatannews.com>

(3) عراقي، سارة، "باحث إسرائيلي يقترح إقامة دولة فلسطين على أرض سيناء لإنهاء الصراع"، 2015/2/16، <http://www.akhbarak.net>

رئيس الكنيست الإسرائيلي وعضو حزب الليكود الذي طالب بنقل سكان غزة إلى سيناء⁽¹⁾. إلا أن أبرز المشاريع التي قدمت بهذا الصدد هي الدراسة التي قدمها مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق "جيورا إيلاند" تضمنت استمرار سيطرة إسرائيل على مساحات ضخمة من الضفة الغربية مقابل تعويض الفلسطينيين بمساحات ضخمة من شبه جزيرة سيناء لإنشاء دولة فلسطينية مستقرة وقادرة على النمو والمنافسة.

وبموجب هذا المشروع تقوم مصر بنقل منطقة في جنوب غزة على طول شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى سيادة الدولة الفلسطينية الجديدة، هذه المنطقة تبلغ مساحتها نحو 600 كيلومتر مربع، وهي تمتد 30 كيلومترًا إلى الجنوب. بما في ذلك 20 كيلومترًا من الساحل، وهذه الأبعاد ستوفر مساحة تستطيع أن تحتضن ميناءً عصريًا، ومدينة جديدة لمليون ساكن، ومطارًا واسعًا في الجنوب الغربي، بعيدًا عن الأراضي الإسرائيلية بقدر الإمكان، وستكون المنطقة مساوية في الحجم بنسبة 13% من الضفة الغربية (حجم المنطقة التي ستضم إلى إسرائيل) وستنقل الأردن أرضًا بجانب نهر الأردن بمساحة تساوي 5% من الضفة الغربية إلى سيادة الدولة الفلسطينية الجديدة، وسوف تكون الأولوية لمنطقة مكتظة بالسكان الفلسطينيين.

من جهتها سوف تضيف إسرائيل حوالي 13% من الضفة الغربية إلى أرض تحت سيادتها، والمنطقة التي ستضم سوف تتبع المسار الأصلي للجدار الأمني بقدر أو بآخر، يضاف إلى ذلك أن تنقل إسرائيل إلى السيادة المصرية مساحة في جنوب النقب على امتداد حدود سيناء، حجم هذه المنطقة سيتقرر خلال مفاوضات متعددة الأطراف، وسوف تسمح إسرائيل بحفر نفق داخل أراضيها (شمالي إيلات) يصل بين الأردن ومصر، يمنح الأخيرة اتصالاً أرضياً بدول الخليج العربي. هذا النفق سيكون تحت السيطرة المصرية الكاملة، ومن الناحية المصرية سيتصل النفق بشبكة طرق، وخط قطار، وأنابيب نفط وغاز، وهذه البنية التحتية ستكون في النهاية مرتبطة بالميناء الفلسطيني، والمطار، والمدينة الجديدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ضمن (غزة الموسعة).

في المقابل، سيحصل الفلسطينيون على مساحة تساوي 105% من الأراضي المنقولة من مصر (المساوية لما سيتنازل عنه الفلسطينيون لإسرائيل في الضفة الغربية) والأراضي المنقولة من الأردن (المساوية نحو 5% من الضفة الغربية) والأراضي المضافة ستخلق فرقاً اقتصادياً كبيراً لدى الفلسطينيين، وتسهل من حل مشكلة اللاجئين بمنح الكثيرين مستقبلاً مضيئاً في غزة الكبرى⁽²⁾.

وباعتقادنا، أن الساحة السياسية المصرية -حاليًا وفي المدى المتوسط والبعيد- غير جاهزة للاستجابة لمثل هذه الحلول السياسية؛ نظرًا لتعقيدات الوضع السياسي المصري الداخلي، والإقليمي، والدولي. والرأي العام المصري له موقف ثابت من الحل السياسي للقضية الفلسطينية يتمثل بحل الدولتين فقط، ومشروع كهذا يتطلب حشد وتعبئة سياسية وإعلامية هائلة للرأي العام، والنخب السياسية المصرية للقبول به، إضافة إلى أن مصر لديها أولويات أخرى في الوقت الراهن.

(1) أراد، عوزي، وآخرون، تبادل الأراضي كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وجاراتها، في: جهات إسرائيل الاستراتيجية بعد 60 عاما على إقامتها، وثيقة مؤتمر "هرتسليا" الثامن 2008، تحرير: انطون شلحت، ترجمة: سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2008، ص 85.

(2) إيلاند، جيورا، إعادة التفكير في حل الدولتين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2009، ص 88-59.

ب. مقارنة الكومنولث القومي - أو الاتحاد الفيدرالي

يتكرر مقترح دولتين "إسرائيل وفلسطين" على الأرض نفسها، بحيث يكون هناك حدود مماثلة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، ويكون لكل ولاية حكومتها الخاصة، وعطلاتها، ونشيدتها الوطني، والتمثيل كدولة في الأمم المتحدة، ويمكن للفلسطينيين والإسرائيليين العيش في أي مكان أردوا.

ولهذه المقاربة جذور تاريخية، فقد اقترح "جيدون جوتليب" مدير برنامج دراسات السلام في جامعة "نيويورك" عام 1971 مشروعًا باسم مشروع جامعة نيويورك لإنشاء "كومونولث فلسطيني" يتضمن وحدة أرض فلسطين التاريخية، وتشمل ضفتي نهر الأردن. وكون فلسطين هي الوطن القومي للشعبين العربي واليهودي، وطبقًا للقانون الدولي لا يمكن قيام دولتين لهم سيادة متساوية على الوطن نفسه، فالحل هو قبول أطراف الصراع بإقامة (كيان شرعي ذو سيادة) له شخصية دولية هو "كومونولث فلسطيني" يتكون من عدة دول متساوية ذات سيادة، عربية وإسرائيلية، على أساس حق كل من الشعبين العربي واليهودي في فلسطين من ممارسة حق تقرير مصيره.

ولا يمنع الاتفاق دولة الأردن من إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية لنهر الأردن كدولة ثالثة في "الكومنولث الفلسطيني" تكون بدورها عضوًا في الأمم المتحدة، ويعتبر أي فلسطيني عربي أو يهودي في وطنه القومي حيثما يريد أن يقيم في أي جزء من "الكومنولث الفلسطيني". وتحفظ كل دولة من دول الكومنولث بحقها في تحديد شروط الإقامة فيها، وسلطتها على المقيمين فيها، كما أن رعايا كل دولة من دول "الكومنولث الفلسطيني" يمكن أن يكونوا في الوقت نفسه رعايا لدولة الكومنولث ذاتها -مثل رعايا كندا ونيوزيلاندا - فهم يعتبرون في الوقت نفسه رعايا بريطانيين⁽¹⁾.

ويقترَب هذا المقترح من فكرة الدولة القومية الامتدادية (Extraterritorial Nation-State) القائمة على فكرة أن المهاجر الاقتصادي أو القسري أينما يذهب فدولته تتحرك معه، بمعنى أن حقوق وواجبات الأفراد الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية مثلاً لا تكون دالة على جنسيتهم. وفي الوقت ذاته، بإمكان الأفراد الذين يعيشون في الخارج ممن ينحدرون من أصل فلسطيني، التمتع بالحقوق والواجبات، حتى لو لم يكونوا مقيمين بصورة دائمة في الأراضي الفلسطينية، وسيتمكن حلّ الدولة الممتدة الفلسطيني اللاجئ في مصر مثلاً من أن يتحوّل إلى مواطن يحمل الجنسيات الفلسطينية، والإسرائيلية، والمصرية التي تمكّنه من الإقامة في أيّ مكان في هذه الفضاءات الثلاثة، والعمل في أيّ منها، حيث يمكنه العيش -مثلاً- في غزة لرخص السكن فيها، والعمل في يافا، أو العكس. ويرى أنصار هذا المقترح أنه يتجاوز إدارة مشكلة اللاجئين إلى إيجاد حلول لها بواسطة قوانين الهجرة والإقامة، وي طرح حلاً لها بصفتها حقاً قومياً مشروعاً دولياً وإنسانياً.

نخلص مما سبق إلى أن نموذج دول قومية امتدادية تخصّ الدولتين القوميتين الامتداديتين الإسرائيلية والفلسطينية هو نموذج متوسط بين حلّ الدولتين، والذي يؤدي إلى نظام فصل عنصري؛ نظراً إلى عدم تكافؤ ميزان القوى، أو قد يكون حلاً للدولة الواحدة المزدوجة القومية التي لا تلتقي قبولاً رسمياً. وقد يكون إنشاء دولتين قوميتين امتداديتين، عاصمتها المشتركة القدس، تشكّلاً في الوقت نفسه، ودون تقسيم للأرض دولتين مختلفتين.

(1) بهاء الدين، أحمد، من جذور مشروع الملك حسين، مشروع جامعة نيويورك لإنشاء "كومونولث فلسطيني"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 10، 1972، ص 45-50.

وهذا المقترح في نظر البعض يمثل مرحلة ما بعد القومية⁽¹⁾ ويركز على فكرة الدولة الإنسانية في فلسطين وإسرائيل من خلال دولة فلسطينية عربية ودولة إسرائيلية يهودية تشتركان في نقابة اقتصادية وسياسية واحدة، ويكون مقر حكومة النقابة في محافظة القدس باعتبارها العاصمة المشتركة، والتي تشمل مدينة القدس الشرقية والغربية، وهذا الاتحاد لا يعد بوتقة انصهار كما هو الحال في اقتراحات حول الدولة الواحدة، ولكنه وعاء لسلطة فيها كل أخلاقيات المجتمع، والفكرة الأساسية تقوم على التناظر بين الدولتين، والحدود المفتوحة، والتجارة الحرة بين الدول، وعدم الاعتداء، ومنع الهجرات الإجبارية⁽²⁾.

وقريباً من الفكرة نفسها، ينطلق البعض في أوساط أكاديمية أو غير رسمية بطرح حل فيدرالي ثلاثي كمحاولة لإيجاد حل جذري لعملية الصراع التاريخية العربية الإسرائيلية والفلسطينية-الإسرائيلية، بحيث تترابط الأطراف الثلاثة (الفلسطيني، والأردني، والإسرائيلي) ضمن رؤية تحافظ على مصالح الكيانات السياسية الوطنية الثلاثة، دون إحداث أي تناقض جوهري بينها، والنقاط الجانب التكاملية الممكنة، المفضل والمرغوب فيما بينهم في إطار دولي فيدرالي موحد، يوفر الحكم الذاتي لكل كيان منهم بشكل مستقل، على أن يرتبطوا -ثلاثتهم- بصيغة دستورية وقانونية ودولية فيدرالية موحدة.

ويتجسد الهدف من هذه الصيغة المستقبلية للعلاقة بين الأطراف الثلاثة في صيانة وحماية هذه الكيانات التي تتناقض مصالحها فيما لو بقيت قائمة على وضعيتها الراهنة، وذلك بحكم طبيعة التداخلات الديموغرافية بين مكونات الشعب الفلسطيني الموجودين في هذه الأطر الكيانية الدولية، خاصة وأن الخيارات الأخرى لا يمكنها تحقيق المطالب -الثوابت- الفلسطينية في حق العودة، وتقرير المصير، وعودة اللاجئين المتواجدين في الأردن، أو تقرير مصير أبناء الشعب الفلسطيني في دولة إسرائيل. لذا، يظهر خيار الاتحاد الفيدرالي الثلاثي الوطني بين الكيانات الثلاثة (إسرائيل، فلسطين، الأردن) كأحد الخيارات التي تقدم حلاً جذرياً للصراع. وتصور الإطار الدولي لهذه الكيانات ولا تبددها، وتراعي الجانب المصلحي لكل من هذه الكيانات الوطنية وفق تصور شمولي يتجنب التجزئية⁽³⁾.

ونرى أن الحلول الأكثر تداولاً في مراحل سابقة وراهنة هي الفيدرالية الثنائية الفلسطينية-الأردنية، وليس الفيدرالية الوطنية الثلاثية، وقد بدت المحاولة الرئيسية لفيدرالية فلسطينية أردنية مع مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972، والتي تضمنت أن تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة، وتسمى بهذا الاسم، وتتكون من قطرين: الأول، قطر فلسطين، ويتكون من الضفة الغربية، وأي أراضٍ فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إليها. والثاني: قطر الأردن، ويتكون من الضفة الشرقية⁽⁴⁾، ويرتبط القطران بوحدة فيدرالية تحت سلطة الملك.

(1) حنفي، ساري، اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة: نحو حل مبني على دولة قومية امتدادية، معهد

إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، سلسلة أوراق عمل (57)، جامعة بيرزيت، رام الله، 2011.

(2) الشرباتي، عيسى، تقديم خطة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، العدد 5771، 2011/11/29.

(3) المصري، رفيق محمود، وآخرون، خيار الدولتين: الفلسطينية والإسرائيلية والسيناريوهات البديلة، في: دراسات مستقبلية فلسطينية (1). جامعة

القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، رام الله، 2014، ص 42-7.

(4) القاضي، ليلي سليم، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي-الإسرائيلي 1948-1967، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 22، مركز

الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973، ص 123-84.

ج- نهاية فكرة الدولة

يندرج هذا السيناريو ضمن مبدأ إنهاء فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، وهناك عدة حلول سياسية وسيناريوهات طرحت لنهاية فكرة الدولة الفلسطينية ضمن عمليات ارتباط سياسية وإدارية مع دول أخرى، أهمها: سيناريو السيطرة المصرية-الأردنية.

إن خيار (نهاية فكرة الدولة) يطرح تغييرات أساسية مختلفة، حيث تقوم مصر، أو الأردن، أو إسرائيل باتخاذ تدابير مختلفة من السيطرة والمسؤولية الأمنية في كل من غزة والضفة الغربية على التوالي، ويعتبر هذا الحل جذاباً بالنسبة لإسرائيل؛ لأن عبه يتم حل المشكلة الديموغرافية الفلسطينية.

ويوفر هذا السيناريو فرصة لإسرائيل للتخلص من التزام إقامة دولة فلسطينية مستقلة، والذي يمثل -برأيها- خطراً وجودياً عليها، ويقطع وإلى الأبد العلاقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعفي إسرائيل من تحمل مسؤولياتها تجاه أكثر من مليوني فلسطيني، ويضعف التوازن الديموغرافي بين اليهود وبين العرب في كل فلسطين، ويساهم في تحويل "دولة إسرائيل" إلى دولة ذات أغلبية يهودية، ويعفيها من التنازل عن أراضٍ للفلسطينيين في أكثر منطقة مكتظة بالسكان في العالم في أية مفاوضات مستقبلية حول الضفة الغربية، مما سيُجبر مصر والأردن على تخصيص المزيد من أراضيها لسكان فلسطين، وينهي إلى الأبد القضية الفلسطينية المزعجة لجميع الأطراف⁽¹⁾.

ويُعد الخيار الأردني أفضل الخيارات بالنسبة لإسرائيل في الضفة الغربية، خاصة أن الحكم الأردني ظل في هذه المنطقة من عام 1948-1967. وطبقت القوانين الأردنية فيها بعد ضمها للملكة الأردنية الهاشمية عام 1950 على عكس مصر التي رفضت تطبيق القانون المصري في قطاع غزة. كما أن هناك علاقة خاصة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية، وقد عرض "يغينال ألون" عام 1974 على الأردن خطة لفصل القوات بين الأردن وإسرائيل على غرار الاتفاقات مع مصر، لكن الملك حسين رفضها بعد مؤتمر القمة العربي الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. وعرضت إسرائيل على الأردن التقاسم الوظيفي عام 1982 لكن الأردن رفضت هذا العرض؛ لأنه لا يرغب "بالكناسة والحراسة" في الضفة الغربية على حد قول الملك حسين⁽²⁾. وقد تطلع "بيرس" لفترة طويلة أن يكون الملك حسين شريكاً لإسرائيل في تسوية المشكلة الفلسطينية، وتوصل عام 1989 إلى تفاهم مع الملك حسين عرف باسم "اتفاقية لندن" تضمن أن يكون للأردن الدور المركزي في حل المشكلة الفلسطينية⁽³⁾.

وقد طرحت إحدى الدراسات الأمريكية البديل الأردني كأحد الخيارات الممكنة للتسوية السياسية، مشيرة إلى التوسيع المحتمل للسيطرة الأمنية الأردنية على الضفة الشرقية لتشمل الضفة الغربية⁽⁴⁾. ورغم التوجه الأردني نحو الأردن في العقدين الماضيين فإن إسرائيل بدأت بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد واندلاع انتفاضة الأقصى بمحاولة إحياء الخيار الأردني على الأرض؛ من أجل إجبار الأردنيين والفلسطينيين على تقبل هذا الخيار.

(1) الهندي، عليان، خيارات إسرائيلية للحل النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، هيئة التوجيه السياسي والوطني، رام الله، 2017، ص43.

(2) المصدر السابق، ص43.

(3) سبير، أوري، المسيرة، حكاية أوسلو من الألف إلى الياء، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، عمان، 1998، ص36.

(4) J. D. Crouch II, Montgomery C. Meigs, Walter B. Slocombe, Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making. The Washington Institute for Near East Policy, 2008.

إن حساسية العلاقة والأحداث التاريخية تؤكد صعوبة تنفيذ هذا الخيار؛ لأنه لم يعد يلاقي قبولاً أردنيًا، خاصة مع التوجه الأردني الجديد نحو أردنة الأردن، والمحافظة على وحدانية هويته الوطنية، بيد أن تشكيل الهوية الوطنية معضلة للأردن منذ قيام الدولة. فالأردن خضع لظروف داخلية وخارجية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ومتغيرات أدت إلى تأزيم مسألة هويته الوطنية، وهو ما استدعى بذل الجهود لبناء الهوية الوطنية على أسس ثابتة وواضحة لمنع تفككها، وتسهيل عملية الاندماج الاجتماعي، وبناء هوية وطنية نهائية شاملة وتمثيلية؛ لأن المجتمع الأردني بدون هذه الهوية معرض للانقسام والصراع⁽¹⁾.

ويمكن القول إن النسيج الديموغرافي في الأردن ضد مشروع الأردن كخيار بديل؛ لأنه يعني فلسطينة الأردن بدلاً من أردنة الفلسطينيين في الأردن، فالموقف الأردني الرسمي والشعبي عبر بوضوح في هذا الصدد عن رفض فكرة الوطن البديل الذي تسعى إليه إسرائيل؛ لأنه يهدد بتصفية القضية الفلسطينية وحقوق شعبها. أما الرفض المصري، فيقوم على أنه لا يرغب بتحمل مسئولية إنهاء فكرة الدولة الفلسطينية وتبعياتها، ويعتبر أن هذه المشكلة هي مشكلة إسرائيلية، وعلى إسرائيل إيجاد مخرج لها، وليس مصر. وهذا التخوف المصري مرده لاعتبارات عديدة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو أمني. من ناحية أخرى، تعلم الدولة المصرية أن قبولها لهذا الخيار يعني مزيداً من الأعباء على مصر، مما سيؤدي إلى إضعاف دورها القومي والإقليمي. ومن المنظور الفلسطيني، فإن هذا السيناريو غير مقبول؛ لأنه ببساطة يمحي هوية ووجود ونضال الشعب الفلسطيني التاريخي والجغرافي، وما زال الهدف الفلسطيني الاستراتيجي هو التأكيد على الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني.

النتائج والتوصيات

❖ أظهرت الدراسة أنه لا يمكن الاتفاق على رسم سيناريو واحد لمستقبل القضية الفلسطينية، لكن يمكن أن تتشكل عدة سيناريوهات بناء على الاختلاف في دراسة المتغيرات وتحليلها، وحجم التغيرات والتحولات المتوقعة في منطقة كمنطقتنا التي تتسم بالتغيرات الدراماتيكية، نظراً لهشاشة بناها الداخلية، وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها، وحجم التدخل الدولي فيها. من جهة ثانية، غالباً ما تقوم كل السيناريوهات المقترحة على الأخذ، أو الزيادة، أو التعديل على سيناريوهات سابقة، أو يتم تعديل ملامحها وفقاً للظروف القائمة، أو تتداخل بعض السيناريوهات لتشكل حلاً جديداً مشتقاً من حلول وسيناريوهات مطروحة مسبقاً.

❖ إن تصنيف الخيارات والسيناريوهات المقترحة التي استطعنا التقاطها توشر إلى منحى خطير، مفاده أن مجمل هذه السيناريوهات هي منتجات سياسية إسرائيلية، رغم اختلاف أسماء صناع هذه السيناريوهات، واختلاف الجهات المؤسساتية التي ينتمون إليها، لكنها في النتيجة تعكس تصورات المصالح الإسرائيلية البحتة، ومما يعني أن هذه السيناريوهات تقاضل أولويات إسرائيل، وتتحاز إلى أجندتها رغم تعدد المسارات التي تقدمها.

¹(Mohammed Torke Bani Salameh, Khalid Issa El-Edwan , The Journal of Nationalism and Ethnicity, Volume 44, Issue 6, 2016, pp. 985-1002 .

- ❖ إن الطرف الإسرائيلي سيظل مستمراً في إجهاض تسوية سياسية حقيقية، ولن يقدم للأطراف التي تقبل التفاوض معه أي تنازلات ذات قيمة فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال، وأن إسرائيل في ظروف الأزمة التي يمر بها الشعب الفلسطيني حالياً، وبحكم واقعه المأزوم في علاقاته الداخلية، وعجز قيادته في القيام بمبادرة نضالية أو سياسية متفق عليها فلسطينياً، فإن هذه الظروف ربما هي الأفضل في تاريخ الدولة العبرية، التي ترى في خيار الوضع الراهن فرصة لمواصلة احتلالها دون أن تتعرض لتهديد أمني أو سياسي.
- ❖ إن عناصر الحل السياسي وفق رؤية حل الدولتين -الذي يحظى بقبول فلسطيني وإقليمي ودولي- غير قائمة، وأن الطريق أمام تحقيق مثل هذه الرؤية مغلقة، وكل المقترحات الإسرائيلية لا توفر عناصر تسوية سياسية متوازنة ومنصفة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- ❖ إن المتوقع والمطلوب فلسطينياً البحث عن الحل الممكن، دون التقيط بالثوابت والأسس الكفيلة بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، والتميز في الحلول المقترحة بين التسوية السياسية التي تكفل الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وبين حلول تسوية أقل ما يقال عنها أنها اشتراطات لفرض التصور الإسرائيلي للتسوية السياسية.
- ❖ وتوصي الدراسة بتشكيل لجنة استراتيجية من مفكرين واستراتيجيين وسياسيين عرب، وفلسطينيين ودوليين؛ للاستفادة من إمكانياتهم ومقترحاتهم وتوصياتهم فيما يتعلق بمستقبل التسوية السياسية مع إسرائيل. والأهم من ذلك تبني خيارات سياسية واضحة لمواجهة كل المشاريع التي تستهدف تصفية الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني.
- ❖ وتوصي الدراسة -أيضاً- بالبحث عن صيغة توافقية لكافة القوى الفلسطينية، أو على الأقل الاتفاق على الحد الأدنى من المطالب السياسية الفلسطينية التي لا يجوز لأي جهة فلسطينية تجاوزها، أو التصرف الفئوي تجاهها، والاتفاق على مفهوم وطني للثوابت الفلسطينية، ومرجعية وطنية شاملة تؤسس لموقف فلسطيني قادر على تحسين إدارتنا للصراع.

المراجع

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

- أراد، عوزي، وآخرون، تبادل الأراضي كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وجاراتها. في: وجهات إسرائيل الاستراتيجية بعد 60 عاماً على إقامتها، وثيقة مؤتمر "هرتسليا" الثامن 2008، تحرير، أنطون شلحت، ترجمة: سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2008.
- البرغوثي، عمر، الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية، في: مؤتمر نحو استراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية، المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل)، البيرة، 2009.
- حافظ، صلاح الدين، تهافت السلام المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية، دار الشروق، القاهرة، 1998.
- الحروب، خالد، هل خيار الدولة الفلسطينية ما زال قائماً؟ في: مؤتمر نحو استراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية. المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل)، البيرة، 2009.

- سبير، أوري، المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، عمان، 1998.
- شاهين، خليل، واقع المنظمة والسلطة السيناريوهات والتغيرات المطلوبة، في: المؤتمر السنوي الأول، القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي، 21-20 يناير 2012، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، أريحا، 2012.
- طاهر، علاء، حرب الفضاء نظرية الأمن الإسرائيلي، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، باريس، 1991.
- عبدالكريم، نصر، وآخرون، الوضع الراهن والتوقعات المستقبلية، في: دراسات مستقبلية فلسطينية (1)، جامعة القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، رام الله، 2014.
- علي، جلال الدين عز الدين، الصراع الداخلي في إسرائيل "دراسة استكشافية أولية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999.
- المشاط، عبدالمنعم، وآخرون، الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، بيروت، 1983.
- المصري، رفيق محمود، وآخرون، خيار الدولتين: الفلسطينية والإسرائيلية والسيناريوهات البديلة، في: دراسات مستقبلية فلسطينية (1). جامعة القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، رام الله، 2014.
- الهندي، عليان، خيارات إسرائيلية للحل النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، هيئة التوجيه السياسي والوطني، رام الله، 2017.

ثانياً: الدوريات

- آيلاند، غيورا، إعادة التفكير في حل الدولتين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2009.
- بهاء الدين، أحمد، من جذور مشروع الملك حسين، مشروع جامعة نيويورك لإنشاء "كومونولث فلسطيني"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 10، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1972.
- الخليلي، غازي، المسألة الفلسطينية والتسوية: احتمالات وتوقعات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 56، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1976.
- الدجاني، برهان، عملية السلام على مفترق الطرق، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 17 (مجلد 5)، بيروت، 1994.
- الشرباتي، عيسى، تقديم 22 خطة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، العدد 5771، 2011/11/29.
- عبدالعظيم، محمد أحمد، الخطوات المنهجية لاستخدام أسلوب السيناريوهات في التخطيط التربوي، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، العدد 17، المؤسسة العربية للبحث العلمي والنشر، القاهرة، 2019.

- فرجينيا، تيلي، الدولة ثنائية القومية: الصعود في فصل سياسي جديد، جريدة حق العودة، العدد 14-13، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، رام الله، 2005.
- فولك، ريتشارد، إعادة النظر في مستقبل فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 97، بيروت، 2014.
- القاضي، ليلي سليم، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي-الإسرائيلي 1948-1967، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 22، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973.
- مرسي، مصطفى، البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية، العدد 121، بيروت، 2005.
- مزياني، فيروز، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 3، العدد 2، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2014.

ثالثاً: الرسائل العلمية

- إسماعيل، هنادي هاني، الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، جامعة النجاح، نابلس، (رسالة ماجستير غير منشورة)، 2012.

رابعاً: ندوات وتقارير ومؤتمرات

- براون، ناثن ج، انهيار السلطة الفلسطينية والاستجابة الدولية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تقرير، 2007.
- أبو جابر، إبراهيم، محددات الصراع العربي الإسرائيلي من وجهة النظر الإسرائيلية، في: مؤتمر مستقبل سيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي، العرب وإسرائيل، عمان، 27-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.
- حقائق وأرقام حول الاستيطان الاستعماري في الأراضي المحتلة عام 1967م، فلسطين، مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية، القدس، تشرين الثاني 2014.
- حنفي، ساري، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: نحو حل مبني على دولة قومية امتدادية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، سلسلة أوراق عمل (57)، جامعة بير زيت، رام الله، 2011.

خامساً: الإنترنت

- خالد، أسامة، "بالخرائط والوثائق الخطة الأمريكية-الإسرائيلية لإقامة دولة غزة في سيناء"، 2013/9/10. <http://www.elwatannews.com>
- أبو ستة، سليمان سعد، إسرائيل وخطر الزوال بين الحقيقة والمبالغات، 23/5/2022. <https://www.aljazeera.net>
- عراقي، سارة، "باحث إسرائيلي يقترح إقامة دولة فلسطين على أرض سيناء لإنهاء الصراع، 2015/2/16. <http://www.akhbarak.net>

سادساً: المراجع الأجنبية

- Arad, Uzi, Territorial Exchanges and the Two-State Solution for the Palestinian-Israeli Conflict. Working Paper. Herzliya Conference., January 21-24 2006.
- Efraim, Inbar ,Shmuel Sandler, "The Risks of Palestinian Statehood", Survival, volume 39, issue 2, summer 1997.
- J. D. Crouch II, Montgomery C. Meigs, Walter B. Slocombe, Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making. The Washington Institute for Near East Policy, 2008.
- Kaufman, Ghaim, "when all else fails: ethnic population transfers and partitions in the twentieth century, international security" volume 23, issue 2, fall 1998.
- siegman, Henry, "Give Up on Netanyahu, Go to the United Nations", the new york times, 23 may 2015.
- Spigel, s.l, the other Arab - Israeli conflict. the university of Chicago press. Chicago, 1985.
- The West Bank and Gaza, Israel's Options for Peace. Report of a JCSS Study Group. Tel Aviv University. 1999.
- Torki Bani Salameh, Mohammed, Issa El-Edwan, Khalid, The Journal of Nationalism and Ethnicity, Volume 44, Issue 6, 2016.